دراسات

الرأسمالية واقتصاد الاغتناء من الكوارث
قراءة في كتاب "رأسمالية الكوارث" لأنتوني لوينشتاين

هشام مبشور

مركز أفكار للدراسات والأبحاث
Afkaar Center for Studies and Research

ALL RESERVED©2020
جميع الحقوق محفوظة © 2020

الرأسمالية واقتصاد الاغتناء من الكوارث

قراءة في كتاب "رأسمالية الكوارث" لأنتوني لوينشتاين

هشام مبشور

باحث في الفلسفة. جماعة ابن طفيل/القنيطرة. المغرب

تقديم

ما يشهده العالم كل مرة من أزمات خانقة وكوارث قوية تهدد الحياة البشرية، يطرح أكثر من سؤال وإشكال: هل هي كوارث عفوية تقع بشكل تلقائي أم فعل قصدي ينطوي على نية مبيتة؟ ما أسباب هذه الكوارث؟ وما مدى خطورتها على الحياة الاجتماعية؟ هل يمكن التخلص منها ورفعها؟

حقيقة يصعب الإجابة عن هذه الأسئلة أمام ضعف المعطيات والتكتم الشديد حولها من طرف الدول التي تعتبرها أسرار قومية. وبالتالي يظل ما يقدم مجرد تخمينات ومحاولات للفهم والتفسير لاسيما بعد تسريبات موقع "ويكليكس" التي أظهرت في بعض وثائقها العلاقة الوطيدة بين الكوارث الاقتصادية المالية والبيئية والحروب، وندعي أن الوبائية تدخل بدورها في هذا الإطار رغم أننا لا نؤمن بنظرية المؤامرة، وبين الشركات المتعددة الجنسيات التي تتغذى من شريان هذه الكوارث. فكلما وقعت كارثة إلا دخلت على الخط مباشرة وازدادت أرباحها واستثماراتها في هذه الحالات الطارئة؛ لكأنها تبدو لمؤلف كتاب **"رأسمالية الكوارث"** أنتوني لوينشتاين[1] مساهم فعلي في إنتاج هذه الكوارث، ودافع كبير لزيادة حجمها وتوسيع مداها وتطويل مددها. وهو كتاب أصدرته سلسلة عالم المعرفة(الكويت) في عددها 478 في نونبر 2019 من ترجمة أحمد عبد الحميد. وهو كتاب متوسط الحجم من 439 صفحة، ويحتوي على مقدمة وخاتمة من جزئين في كل جزء أربعة فصول. جاء الجزء الأول تحت عنوان اقتصاد ماد ماكس[2]، وتشكل من أربع فصول، كل فصل يتابع كارثة من الكوارث في أربع بلدان. الأول حول باكستان وأفغانستان. والثاني حول اليونان. والثالث يناقش مأساة هايتي. فيما الرابع خاض في الحديث عن بابوا غينيا

[1] - صحفي وكاتب رأي في صحيفة الغارديان The Guardian البريطانية، ومنتج أفلام وثائقية أسترالي الأصل.

[2] - عنوان عن فيلم أمريكي Mad Max الذي يحكي عن كيف يعيش مجتمع بشكل متخلف بناء على كوارث.يحاول ماكس إنقاذ نساء. يلعبن دور الأمهات المطلوب منهم ولادة الأبطال، وهو ومجموعة من الثوار يحاولون استعادة النظام وتحرير شعبهم من مجتمع القهر.

الجديدة. أما الجزء الثاني فعنون فصله الأول بالولايات المتحدة. والثاني تكلم عن المملكة المتحدة. وأخيرا تابع في الفصل الرابع معاناة اللاجئين وتعامل الحكومة الاسترالية معهم. فكيف تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من الكوارث؟ هل استطاعت التحكم في الاقتصاد العالمي عن طريق هذه الكوارث؟ هل هي التي تنتجها؟ وإلى أي حد استطاعت الحكومات والدول السيطرة على هذه الكوارث؟ وهل النظام الرأسمالي قادر على الاستجابة لحاجات كل الناس؟

في بداية المقدمة نشعر نبرة تشاؤمية عند الكاتب أنتوني لوينشتاين الذي يستدل بالكاتب بات راندرز المحذر من أخطار النمو السكاني المتزايد على حساب نقص في المصادر والموارد المعيشية، والأكثر خطرا أن الاستثمار المرتفع في الطاقات الأحفورية والارتفاع المهول للصناعة تأدى لأثار مدمرة على الطبيعة والبيئة الذي لم يتابعه أي إجراء للتقليل من الانبعاث المضر بالطبيعة والجو. لذا اقترح الرجل على بلده النرويج فرض ضريبة إضافية قدرها 250 يورو يدفعها كل مواطن كل عام مدة جيل واحد، تستثمر في خفض الانبعاثات الغازية والتقليل من تداعيات الاحتباس الحراري، ومن شأن هذا التصرف أن يقدم مثلا تقتضي به باقي دول العالم[3]. وسمى هذه السياسة **بالديكتاتورية المستنيرة**، المشجعة على الاستثمار في الطاقات الريحية والشمسية الأكثر تكلفة والأقل إضرارا بالبيئة. لكن من سيقوم بمثل هذه الثورة لا يمكنه ذلك ومن المستحيل أن يفكر فيها، لكونه المستثمر الأكبر في السوق والمدبر لكل ثوراتها والمتحكم في استثماراته. وهؤلاء أقلية في العالم 0,01 تستولي على حوالي 46 في المائة من اقتصاده. فكيف بها تقوم بثورة ضد اقتصادها وأرباحها لصالح البيئة؟

لا نذيع سرا عندما نقول أنه حتى الحكومات (الأمريكية نموذجا) باتت متورطة في هذا الاقتصاد بعد أن تحكمت فيها لوبيات ومافيات التحكم الاقتصادي، فجعلتها تبيع حصتها من المؤسسات التابعة لها، وتتخلى عن ما كان يسمى في الأدبيات السياسية بالدولة الخدماتية إلى الدولة التسيرية، ظنا منها أنها تقلل من تكاليفها ومصاريفها وتتنصل من تحمل مسؤولية إدارة هذا المجال الحيوي. والحال أنها تطلق يد الخواص للتحكم فيها أكثر فأكثر وتمزق العلاقة بينها وبين مواطنيها. يكتب لوينشتاين عن هذه الشركات المتعددة الجنسيات: «يجوب صندوق النقد الدولي كل بقاع العالم، بمؤازرة من النخبويين الغربيين والدول ذات التسليح القوي، سعيا وراء خصخصة مواردها وحثها على فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات»[4]. فبرنامج الخصخصة وتخفيف الرقابة الحكومية وإطلاق يد الرأسمالية المتوحشة والشركات الكبرى...كل ذلك أسهم وبشكل مباشر في صعود **رأسمالية الكوارث** the rise of disaster capitalism، وهي نوع من الرأسمالية تنتعش في حالات الكوارث

[3] - لوينشتاين، أنتوني: رأسمالية الكوارث. ترجمة: أحمد عبد الحميد. العدد 478 (الكويت: عالم المعرفة. 2019). ص 12.
[4] - نفسه، ص 15.

وتتغذى على مآسي الناس كالحروب والوباء...تأخذ من الحكومات صفقات تدبير هذه الكوارث. فلا نستغرب بعد هذا إن سمعنا أنها هي من أنتجها أو ساعد وشجع على بقائها، وكأننا بهذه الشركات أقوى من الحكومة أو الدولة. أمست تملي إرادتها وتفرض شروطها وتكتسب في كل محطة موطئ قدم، وفي كل مكان لها من يدافع عن مصالحها إما اشترتهم أو تداخلت مصالحهم وتشابكت أرباحهم.

وعليه؛ ظلت الرأسمالية بشركاتها الأخطبوطية المتعددة الجنسيات مستأسدة، خارج النقد أو المناقشة أو المراقبة القانونية. ومن يقوى على مجابهة منظمة كصندوق النقد الدولي ذراع هذه الشركات؟ وأي حكومة تستطيع ضبط أو توجيه هذه الشركات؟

فحق توصيف الكاتب لها بكونها رأسمالية مفترسة بدون قيم أو مثل أخلاقية توجه نشاطها اللهم إلا قيم الربح ومراكمة الثورة ولو على حساب معاناة الناس وآلامهم في دول كهايتي، باكستان، أفغانستان...يصرح: «تسهم الشركات متعددة الجنسيات الغربية العاملة في إنتاج الأغذية والمشروبات في المعدلات المتزايدة للإصابة بأمراض السكري، والسمنة، وأمراض القلب»[5] كيما تبيع منتجاتها الصيدلانية وأدوائها ومستحضراتها...وكلما ارتفعت معدلات أرباحها كلما استثمرت أكثر فأكثر في نشر الأمراض والأوبئة، وانتعشت وتقوت وتصعدت من المحلي إلى الدولي حتى تتحول لشركات كبرى برأسمال يفوق بكثير رأسمال الدولة إن لم نقل مجموعة من الدول. وهي إلى ذلك تمول صندوق النقد الدولي فتصبح عضو من مجلس إدارته تفرض عليه رؤيتها وتشرع سياسته لكل دولة تريد الاقتراض يلزمها احترام أجندته وبرنامجه كتحرير السوق، تعويم العملة، الخصخصة أي بيع حصص الدولة من مؤسسات ومنشآت اجتماعية لهذه الشركات التي لا خلاق لها إلا جني المال على أوسع نطاق. تشعل الحروب في كل مكان أو سوق لتحرره وتفتحه أمام رساميلها وصفقاتها، شهدنا هذا في ليبيا والعراق...

باكستان وأفغانستان: صناعة الهجرة غير الشريعة ثم الاغتناء منها

يبدأ الكاتب مشوار رصد نماذج من الكوارث التي تصيدتها الرأسمالية في طريق اغتنائها وتحكمها في العالم وسياساته؛ من مقترب أفغانستان ليوضح كيف عاثت شركات الأمن الخاص فسادا وقتلا وتدميرا فيه حتى أنها تستقطب عدة جنود متقاعدين أو معاقبين للعمل تحت إمرتها. وبتعاقدها مع حكومة أفغانستان أمست تعمل على حراسة المنشئات الحيوية لدولة ضعيفة أمنيا لا تقدر على توفير الأمن لمؤسساتها، فكيف بتحقيقه لمواطنيها؟

يعتقد لوينشتاين أن المسهم في هذا الاضطراب هو أمريكا، إذ بعد أحداث 11 سبتمبر 2003 استنفرت طاقاتها للامساك ببن لادن وتدمير تنظيم القاعدة في هذا البلد بعد أن اتهمته

[5] - نفسه، ص 26.

بتدبير هجمات أبراج التجارة. ومن حينه أطلقت يد القوات الخاصة وشركات الأسلحة ورجال الأمن ليعيثوا فسادا وتنمرا في بلد أنهك لدرجة لم يعد مستطيعا على توفير الأمن لنفسه، ليفوضه لشركات خاصة حازت عقود تفضيلية وامتيازات هائلة. ضاعفت من حجم أرباحها إلى أكثر من النصف تحت مبرر أن الخدمات تشترى ولكل خدمة ثمنها، فلماذا ستخصص الدولة لهذا المجال ميزانيات ضخمة إن كانت هذه الشركات ستقدمه وبثمن أقل؟. يكتب المؤلف: «كانت واشنطن ترى على نحو متزايد أن الأمن الخاص القائم على التعاقد الخارجي للأعمال هو السبيل الذي يضمن حماية أصولها في الشرق الأوسط وأفريقيا وفيما وراء هاتين المنطقتين. وتكفل مكتب الأمن الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية بحماية 275 سفارة وقنصلية، ووظف أكثر من 36 ألف شخص، منهم نسبة 90 في المائة من مقاولي القضاء الخاص، وفقا لتقرير نشرته في العام 2013 مؤسسة أبحاث الكونغرس»[6]. وحتى سياسة الحرب على الإرهاب لم تخرج عن الإطار التربحي لشركات خاصة ولوبي السلاح التي شجعت على الحرب ودفعت لمواصلتها واستمرارها وبأكثر فتكا، وهي في كل تطويل للحرب تربح أكثر وتستثمر وبقوة أكبر. تتكئ على معاناة وآلام ومآسي الفقراء والمساكين بل تدفعهم لتعاطي المخدرات والاتجار فيها كأشكال تعويضية عن حالة التخلف وسوء التنمية التي تغلق أمامه كل باب إلا هذا الباب المشرع والمشجع عليه في مجال مستعمر كأفغانستان. تتجاذب أطرافه عدة مافيات يروجون الحشيش والهروين والمخدرات والأسلحة...تعمل خارج مجال الدولة وفوق قدرتها، ونقصد هنا الدولة الأمريكية والأفغانية المكتفية بدور المتفرج لكي لا نقول المساهم فعليا في تقوية وتحصين هذه الشبكات، وذلك لتورط العديد من رجالات الدولة فيها كأخ الرئيس الأسبق لأفغانستان حامد كرزاي. ولا يتوقف الأمر عند المشاركة في أنشطة مشروعة أو سوداء بلغة الكاتب بقدر ما يؤشر إلى استعمال قوات أمن خاصة مدربة ومسلحة بأحدث الوسائل لحماية هذه المصالح، لهذا لا تحاسب ولا تراقب[7] ولا تتابع قضائيا بموجب قانون الإرهاب.

لعلمها بالظلم الواقع على الناس حاولت القوات الأمريكية محاباة الأفغان والتودد إليهم بتقديم المساعدات وتخفيف العلاوات والإتاوات على الناس الذين لعبوا دور الجواسيس الذين ينقلون المعلومات المخابراتية والتي قد تخطئ التقدير وفي حالات تستخدم للثأر من المخالفين. مما يبين أن الدولة الأفغانية ومعها البكستانية لم تكونا مستقلتين بل تابعتان للدول المستعمرة (أمريكا وحلفائها) تذودان عن مصالحهما وتعملان تحت إمرة الرئيس الأمريكي، وخدمة للشركات المتعددة الجنسيات. يكتب المؤلف: «والحقيقة أن باكستان وأفغانستان لم تكونا دولتين مستقلتين قبل 11 سبتمبر 2011، ولكن منذ أن تعرضت نيويورك وواشنطن للهجمات في ذلك اليوم، أصبحت الدولتان أبعد بكثير عن التمتع بالسيادة، ومن ثم تحولت إلى

---

[6] - نفسه، ص 46.

[7] - يحكي الكاتب قصة رجل قتل خطأ من طرف أحد قوات الأمن الخاص لأنه وج في زمان ومكان غير مناسب، عرض على عائلته تعويض هزيل يقدر بـ 20 ألف دولار وانتهت القصة دون محاكمة أو متابعة. أنظر نفسه، ص 64.

مجرد كيانين يعملان على دعم الشركات الأجنبية والحفاظ عليها»[8]. فالدولتان شبحيتان أو زائفتان تابعتان كل التبعية في اقتصادهما وأمنهما للوجود الأجنبي. وبمجرد ما بدأ يقل ويتناقص حتى دخلتا في حالة ركود وعسر اقتصادي وحالة من الفوضى والانفلات الأمني، وتصاعدت أصوات تحن لحالة الاستعمار وتطالب بعودة القوات الأمريكية وفي العاجل...

اليونان: لاجئون بدون ملجأ

يسافر الصحفي الاسترالي صاحب الكتاب لوينشتاين في إطار متابعة بحثه إلى عالم جديد، وهو عالم اللاجئين الفارين من الحرب السورية إلى الأراضي الأوربية، مابين اليونان المحطة الأساسية والمدخل الوحيد للاتحاد الأوربي. فيعيشوا أوضاع مزرية، من الاحتجاز والتعامل العنصري إلى السب والشتم. والأكثر دهاء أن تتم معاملتهم كمهاجرين غير شرعيين. يقول أحد اللاجئين على لسان الكاتب: «مع استمرار الاحتجاز المنهجي والمفتوح، نحن نتعرض للذبح على يد الحكومة اليونانية، إنهم يضيعون حياتنا، ويغتالون أحلامنا وآمالنا داخل السجون. وهذا كله يحدث بينما لم يرتكب أي واحد منا أي جريمة»[9]. أدانت منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمجلس الأوربي للاجئين، الأوضاع التي يعانيها هؤلاء على وضع ليسوا مسئولين عليه، خصوصا بعدما أقدمت اليونان على إبعادهم في مخيمات هامشية عن المدن الكبيرة، وغلقت الأبواب أما كل الصحفيين أو الناشطين لدخول هذه الملاجئ وكأنها سجن كبير من سماته: قلة الغذاء والتطبيب وتلوث المياه، غياب دورات المياه...بيئة صالحة لانتشار الجرب والسل...والخطير في الأمر تعمد الإساءة والإهانة انتقاما من التدفق الكبير للمهاجرين على أراضيها. ونهجا منها للتقليل من منسوبهم، مستفيدة من سكوت الاتحاد الأوربي والمنظمات الحقوقية على سياستها بل تشجيعه لها بمزيد من المساعدات والإعانات. وهي إلى ذلك ورقة استخدمت في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي على بقائها ضمنه والرفع من صبيب مساعداتها. ونفس الأمر تقوم به تركيا هذه الأيام. وكأن المهاجرين ورقة رابحة يجب إحسان استغلالها لدول الحدود بعد أن سقطت أنظمة دولهم التي كانت تقوم بهذا الدور وبتكلفة أقل ومشروعية أكبر. فلا نستغرب أن دول الاتحاد الأوروبي دعمت وتدعم هذه الأنظمة الاستبدادية وتسكت عن تجاوزاتها لحقوق الإنسان. يقول لوينشتاين: «أصبح الاتحاد الأوروبي مركزيا في عمليات التمويل، وتشجيع دوله والضغط عليها لعزل طالبي اللجوء وسجنهم»[10]. استجابت اليونان بسرعة لهذا الأمر لتطابقه مع مخططاتها في جمع المال بعد الأزمة الخانقة التي عاشتها والديون الطائلة التي رزحت تحتها، فاتجهت عملا بتوصيات صندوق النقد الدولي لخصخصة القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص، وعرضت بيع مناطق سياحية، وتوجهت للتخفيض من النفقات العامة وسلك

---

[8] - نفسه، ص81.
[9] - نفسه، ص90.
[10] - نفسه، ص 122.

سبل التقشف، الأمر الذي رفضته المحاكم اليونانية وحتى الشعب في استفتاء غير رسمي العام 2012[11]. وكل هذا بسبب رأسمالية الكوارث التي توجه لها أصابع الاتهام في خلق الأزمات والكوارث وعلى أعلى المستويات ليزداد ربحها وتنتعش خزائنها، وإذ ارتفعت معدلات الانتحار في هذا البلد وزاد حجم عدوى فقدان المناعة المكتسبة، وانتشر تعاطي المخدرات في أوساط الفقراء، وعمت الدعارة بكل أنواعها البلد...تزامن هذا مع تزايد تكالب الشركات المتعددة الجنسيات على شراء مؤسسات الدولة حتى قيل أن اليونان اشتاقت لماضيها العسكري الاستبدادي وتمسكت أكثر بهويتها ضد الغرباء، فارتفعت نزعات الكره والعنصرية ضد اللاجئين بالدرجة الأولى وتحميله مسئولية الأزمة الاقتصادية الخانقة، وبذلك أبعدت الشركات المتعددة الجنسيات اللوم عنها بل استثمرت في معاناة الشعب اليوناني واللاجئين تأخذ من هؤلاء لتطبق على هؤلاء.

هايتي: مساعدات تصل لجيوب خاطئة

يتجه الكاتب لنوع آخر من الكوارث المرتبطة هذه المرة بالطبيعة أي الزلزال الذي اجتاح هايتي في 12 يناير 2010 فتركها منطقة منكوبة مدمرة البيوت بدون مأوى لسكانها الذين لا زال أغلبهم تحت الأنقاض، ومن عاش منهم لا يجد ما يأكل أو يشرب. حاله كحال الذي يوجد تحت الأنقاض حتى كلابها كانت تتجول بارزة العظام من الجوع[12].

وصلت حصيلة القتلى إلى 316 ألف، وهنالك ثلاثة ملايين هايتي على الأقل مشردين. توقفت دورات المياه والكهرباء...فلك أن تتصور حجم الكارثة، وما زاد من حجمها ضعف التدخل الحكومي وعدم مبالاة دولية. فبقيت هايتي تقاوم العزلة لوحدها وبسواعد أبنائها وتضامنهم لتقليل واقع الحال. وفي المقابل تسابقت الشركات الأمريكية والأوروبية على صفقات الذهب الهايتي بل تخاطفت على صفقات الإعمار مستغلة حجم الفساد للمرتفع في الدولة واستبداد حكامها، وبدعم من النظام الأمريكي وتغطية أممية سيما وأنها جاءت بقوة سميت "بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي MINUSTAH تسبب جنودها في تلويث نهرها بالكوليرا، فمات جزاء ذلك نحو 9 آلاف في حين أن 712 ألف شخص أصيبوا بالمرض[13]. ولم تستطع الأمم المتحدة تعويض هؤلاء ولا الحكومة خففت من حجم المصاب. ليجد الشعب الهايتي بفئاته الدنيا نفسه مجددا يعاني لوحده دون أن تتحمل أطراف الأزمة مسؤوليتها، بقدر ما اكتفت بالاغتناء من المساعدات، وتسهيل صفقات الأدوية والعلاجات لشركات المتعددة الجنسيان من دون مراقبة انجازها وشروط هذا الانجاز. إنها شركات فوق كل محاسبة أو متابعة وإلا ما فائدة أن تدفع العمولات والرشاوي. تستغل الركود الاقتصادي والتشجيع الحكومي على الاستثمار للتهرب الضريبي واستغلال اليد العاملة بأبخس الأثمان.

---

[11] - نفسه، ص127.
[12] - نفسه، ص 134.
[13] - نفسه، ص 142.

هده الشركات أحكمت سيطرتها على الاقتصاد الهايتي، ومن ثمة وبطريقة غير مباشرة تسيدت على الحكومة وألزمتها بنوع من التعامل الحذر وتسهيلات واسعة منها تخفيضات في الضرائب وتفضيلات أخرى رمزية، كمعاملة المستثمر كزبون على حق، تلبى كل طلباته لحمله على الاستثمار وتوظيف أمواله في بلد حديث عهد بكارثة.

شرعت هذه المؤسسات والشركات في التحول من الفعل الاقتصادي إلى السياسي. تتغول وتتوسع مجالات استثمارها حتى احتكرت السوق وقسمته بينها، ومنعت غيرها من الشركات من الاستقرار أو الاستثمار فيه بل إنها امتصت جل أموال المساعدات. لا نبالغ ندما نقرر أن رجال الاقتصاد أصحاب هذه الشركات متنفذين في السلطة. يقول الكاتب: «كانت حكومة مارتيلي(الرئيس السابق لهايتي)غارقة في مستنقع الفضائح، لاسيما أن الكثير من أقرب مستشاريه كانوا مهتمين بالاتجار في المخدرات وأعمال الاختطاف، وجرائم القتل»[14]. فكان من الصعب إن لم نقل من المستحيل محاربة الفساد والمفسدين الذين يشكلون جزء من هذه المنظومة.

وإذن، بات التخلص من هذا الفساد مطلبا أساسيا وحاسما لمساعدة هايتي للتخلص من تبعات الكارثة والوقوف على أقدامها. فكان التحدي في استعادة سيادتها واستقلال قراراتها من الرأسماليين الذين يحومون حول الأزمات والكوارث التي تجلب لهم مزيدا من الربح السهل. فمن صالحهم استمرار الوضع على ما هو عليه إن لم يزدد سوءا. السطو على الخيرات وجمع الأموال ومراكمة الثورة والسيطرة على مزيد من الأراضي وإخضاع عدد كبير من الدول، هو مرتجى هذه الشركات التي تدار بعقلية استعمارية لينة ورخوة وميكروفيزيائية لا ترى بالعين المجردة. تعمل وفق شبكة مترابطة العناصر وتتحكم في وسائل الإعلام لجانب الاقتصاد والسياسة. وتلك قصة أخرى لها فصول ومشاهد عديدة.

بابوا غينيا الجديدة: من الاستعمار عن قرب للاستعمار عن بعد

بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق الغيني الجديد بتضافر شركة "ريو تينيRio Tinto" مع الحكومة بابوا غينيا الجديدة وأستراليا ضد سكان بوجانفيل المضطهدين والفقراء المعوزين. وزاد الفقر بتلوث وسع حجم الكارثة؛ من كارثة مالية وفقر اجتماعي إلى كارثة عضوية تضر بالصحة. وعلى إثر ذلك تأسس "جيش بوجانفيل الثوري" الذي أغلق المنجم وانتصر في حربه ضد الاحتكار والمحسوبية والزبونية والفقر. ورغم ذلك لم تنته الحرب بل تحولت إلى حرب أهلية بين مناصر للجيش الثوري ومؤيد للحكومة وشركة ريو. كلاهما يريد وضع اليد على منجم بوجافيل الغني بالذهب والنحاس. واختلاف آخر حول المسار أو

[14] - نفسه، ص 174.

السياسة التي يجب أن تنتهج لتطوير بابوا غينيا الجديدة هل بالاعتماد على المناجم والصناعة وفي هذا تدمير للأرض وما عليها أم بالزراعة والفلاحة كما فعل الأجداد؟

الجيش الثوري اختار الزراعة فيما الحكومة وحلفائها من الشركات وأستراليا رأو أن الأهم هو الاعتماد على المعادن والصناعة لتطوير مجالات أخرى كالتعليم والصحة والتقليل من البطالة للمداخيل الهائلة التي ستضخها هذه الآبار. أما الاتجاه المعارض فرأى أن المشكل الأعوص يتجسد في الفساد المستشري في أركان ودواليب الدولة والشركات التي تمثل الرأسمالية المسلحة بقوة الإيهام والإيحاء بخدمتها للبلاد بينما هي تشتري موارده الطبيعية بأبخس الأثمان وتلغي فضلتها في شبكات مائية، فتلوث جوه وأراضيه الصالحة للزراعة، فتضيع على هذا الجيل والجيل الموالي موارد طبيعية وحيوانية مهمة وصعبة الاسترجاع أو التعويض.

فالصراع دائر في هذا البلد بين شعب مقهور طامح للتنمية واستغلال خيرات البلد، وقلة حاكمة فاسدة متواطئة مع شركات كبرى متعددة الجنسيات متحالفة مع دول في المنطقة لها مصالح مع هذه الشركات إن لم نقل أن لها استثمارات هائلة ومساعدات ضخمة توضع في شكل إعانات غير عفوية للدولة تستهدف منها مزيدا من الامتيازات والتعاملات التفضيلية في تفويت الصفقات للشركات الأكثر عطاء من أستراليا أو نيوزلندا أو الصين أو أمريكا. تنشط المزايدات في السوق السوداء. وبالتالي هي دولة مشدودة لقوى إقليمية. مما يعني أن الأزمات تتولد من الخارج وتنفذ في الداخل. إنها دولة لا زالت تحت الوصاية دون أن يعني ذلك الإيمان بنظرية المؤامرة، إذ للنخبة الحاكمة دور أساسي في هذا الوضع وذلك بسبب سوء تدبيرها واستغلالها للفساد للاغتناء والترقي الاجتماعي. يكتب لونشتاين: «كانت بابوا غينيا الجديدة في حاجة إلى نموذج استثمار جديد، نموذج لا يتعامل مع الثورة البلاد الطبيعية بوصفها جواهر ثمينة تستحق الإعجاب والاستيلاء عليها بعد ذلك(...) فالناس والأدوات موجودون هناك أصلا كل ما تحتاج إليه البلاد الآن هو الاستثمار في البنية التحتية، والتدريب، والتعليم، وكذلك تغيير العقليات»[15] حتى لا تفكر الفئات الواعية والأدمغة في الهجرة عن بلدها أو تفكر الفئات المقهورة بمرحلة قبل 1975 أي مرحلة قبل الاستقلال عن أستراليا. فهذه ليست بالحلول ولا مجال لتجربتها بعد أن خبرتها شعوب أخرى ولا زالت في تخلفها لم تغادره.

الولايات المتحدة: دولة السجون

تعتبر أمريكا من أكثر الدول تقدما في مجال السجون، ففيها أكبر عدد من السجون والمساجين المحكومين في قضايا المخدرات والتهريب...والدليل ارتفاع عدد المساجين من

[15] - نفسه، ص231.

300ألف إلى أكثر من مليوني شخص، وبانضمام مساجين الحرب على الإرهاب بعد تفجيرات البرجي التجارة في نيويورك وواشنطن سيرتفع العدد أكثر. وفي المقابل هنالك تكتم مريب عن هذا الموضوع الذي يعد أمرا ينتمي للأمن القومي.

ناهيك عن عقوبات سجنية للسود ولمن ارتكب جرائم صغيرة. ويأتي تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في العام 2014 أن "أرض الأحرار قد صارت دولة السجون"[16] تتربح منهما كثيرا، وتستثمر فيها شركات خاصة في شكل إعانات من منظمات حكومية وغير الحكومية لإعادة إدماج وتأهيل هؤلاء الجانحين. لهذا الغرض تحتاج السجون للمعدات والدروع الواقية والمؤن والذخائر والخوذات للعاملين هناك. تنتعش خزينة هاته الشركات التي تضغط بلوبياتها وعصاباتها من أجل بناء مزيد من السجون وتخصيص ميزانية أكبر لإدارتها. مستخدمين لثني رجال السياسة، بتفشي الجريمة بكل أنواعها ومن لا يحاربها لا تدعمه هذه الشركات في حملاته الانتخابية بل تقود حملات تشويه ضده، وتؤلب الرأي العام تحت دعوى تشجيعه للجريمة. يقول الكاتب: «مقاولي السجون يمارسون ضغطا على مشرعين لحملهم على إصدار أحكام قضائية أكثر صرامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين عائداتهم.»[17].

وإنك لواجد في السجون الأمريكية شخصا محكوما بالمؤبد فقط لأنه سرق شكولاتة، لا يهم حجم الجريمة بل المهم التصدي لها وردع ممارسها بأشد العقوبات تصل للسجن ولفترات طويلة. وفي فترة الاعتقال يستفيد من كل يوم يقضيه فيه المسجون الشركة مداخيل عن احتجازه، وكأنها فترة إقامة في فندق غير مصنف. لهذا يتخاطف المستثمرين وشركاتهم في شراء السجون من الدولة، مما يعني أنه استثمار يدر الملايين عليهم، وهم إلى ذلك يقدمون خدمة جليلة للمجتمع والدولة، إذ يخلصوه من المجرمين. مما يوجب على هؤلاء المتدخلين زيادة دعم هذه السجون والرفع من ميزانياتها وتحصينها ضد المتابعات القضائية أو المالية. علاوة على أرباح أخرى تتعلق بالأعمال التي ينجزها المساجين كأنشطة تعليمية وعقابية بديلة تؤهلهم لإعادة الاندماج في المجتمع بعد انقضاء العقوبة السجنية، وفي المقابل لا تؤدي السجون أي مقابل مادي للأنشطة والمنتجات الخارجة من السجون حتى أن بعض المنتجات معروف أنها نتاج لسجن معين؛ بات ينافس المصانع وشركات الإنتاج. على النقيض من هذا المجهود الذي يقوم به السجناء لا يجدون اهتماما صحيا لجانب ضعف خدمات الأكل الردئ وغير الكافي...وكأن هذا الضعف معزو إلى استمرار العقوبة وزيادة في حجمها. ومن شاء تحسين خدماته عليه العمل أكثر والإنتاج زيادة. ولذا لم تكن المعاملة متكافئة ولا متساوية عند كل المساجين، فمنهم المجرمون الذين يعاملون بشكل أفضل من المهاجرين أو السود خصوصا غير الشرعيين، أما المهاجر الشرعي فأقل خطأ يرتكبه

---

[16] - نقلا عن نفسه، ص 237.
[17] - نفسه، ص 239.

يسجن ويعامل بنوع من الاحتقار والازدراء وقد يتطور الأمر إلى ترحيله. تقول نيكولس أديلينا Adelina Nicholls المديرة التنفيذية لتحالف بورجيا اللاتيني لحقوق الإنسان GLAHR موضحة الحالة المزرية للعمال اللاتين والتعامل العنصري الذي يتعرضون له: «إن النظرة في الولايات المتحدة إلى المهاجرين تعتمد على ما إذا وصلت إلى هنا بالطائرة أو عبر الحدود سيرا على الأقدام. الأمر يتعلق بالطبقية.»[18]. شيطنة الأقلية اللاتينية والتعصب العنصري ثم الإعلام المنحاز الذي يقدم صورة شائهة عن المهاجرين ودورهم في الجريمة وقلة مناصب الشغل...جعل العديد من الأمريكيين والسياسيين يؤيدون ويقتنعون بحبس هؤلاء الجانحين بعيدا، داخل مراكز الاحتجاز والسجون الخاصة. وهم غافلون أن أي خطأ يصدر عنهم سيعاقبون عليه نفس العقوبة المشددة، وبالتالي نظام مثل هذا يعامل المواطن تعاملا قاسيا لا يشفع له عدد السنوات التي قضاها في خدمة هذا النظام عدد السنوات التي كان فيها صالحا. فهل مثل هذا النظام عادل ومنصف مع مواطنيه فما بالك مع باقي العالم؟

المملكة المتحدة: تشجيع على الخوصصة واستقالة الدولة

ينحرف حديث لوينشتاين في هذا الفصل للحديث عن ظروف سكن المهاجرين غير الشرعيين الهاربين من نظام سياسي فاسد تشجعه بريطانيا وتدخل معه في تحالفات أو هربا من الفقر والجوع والمرض رجاء في حياة أفضل. فما كان من بريطانيا إلا أن زادت من مواجعهم جراء الإهمال وتفويت ملاجئهم إلى شركات خاصة تهتم فقط بالربح. تكدسهم في منازل مهترئة آيلة للتداعي، تتعالى منها روائح نتنة تزكم الأنوف، تغيب فيها أدنى شروط الحياة. تبقى فقط مأوى أو مسكن. فالشركة المقيد لها تهيئة هذا المجال "جي فور إس" شركة ربحية تحاول إدارته بأقل النفقات في انعدام مطلق لشروط المساءلة والتتبع من الحكومة المركزية، وكأنها غير معنية إلا بإبرام التعاقدات والصفقات لمن يقدم أرخص عرض في مزاد بيع ممتلكات الدولة وتفويتها إلى الخواص لتقليل العبء عليها. ولعل هذا يزيد في حجم معاناة ساكنيه من طالبي اللجوء السياسي، ليجدوا أنفسهم ضحية نصب مؤسسات وشركات رأسمالية الكوارث «غير أنه –كما يقول المؤلف- لم يكن ثمة مبرر لإيواء أناس إلى أجل غير مسمى، في أماكن إقامة غير ملائمة أثناء انتظارهم إصدار قرار في قضاياهم»[19]. لا مبرر لكيفية التجاهل وسياسة صم الأذان التي تنتهجها الحكومة ووسائل الإعلام والتي نجم عنها امتداد مدد إقامتهم بدون حق في الإقامة والتي خولتها لهم التشريعات الدولية، وليس بمكنتهم المطالبة بها بعدما فوض إلى القطاع الخاص الذي يقول أنه لم يصادق على هذه المواثيق فهي غير ملزمة له.

---

[18] - نفسه، ص 271.
[19] - نفسه، ص 282.

الخطأ خطأ الدولة التي لم تراع الفجوة الموجودة بين قدرة المواطن وأثمنة مجموعة من المواد التي رفعتها هذه الشركات في غياب لرقابة الدولة. فهي من تصنع المنتجات وتشهرها وتبيعها للمواطن، وجزء من ربحها تمنحه للدولة كشريك أساسي في هذه الأوضاع بل قد تمنحها إعانات وهبات وتساعد في بناء مؤسساتها حتى تمتنع هذه الدولة عن مراقبتها أو تحديد سقف أرباحها أو مسائلة مدى فوائد منتجاتها على صحة المواطن.

فالدولة لا تتدخل إلا عندما يقل مدخولها أو لا تؤدي شركة من الشركات ضرائبها. والحق أن تفويت هذه الخدمات جاء تحت ضغط الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات والبيروقراطية القوية والأخطبوطية التي تمثل كيان ظلي يعمل كخيال للدولة The shadow state يسيطر على النشاط الاقتصادي ليس للدولة فقط بل للعالم ككل، فهؤلاء هم المستفيد الأول من الخصخصة ومن تفويت القطاع العام. أضف إليها ما حققته من أرباح طائلة، جعلها تستأسد أكثر فأكثر وتتوغل في السوق. ولنا في هذا الصدد نموذج شركة "سيركو" «منذ تأسيسها في العام 1929، حققت شركة "سيركو" انتشارا واسعا، وصارت متغلغلة في جميع مناحي الحياة في بريطانيا، حيث تدير عبارات، وشركة دوكلاند للسكك الحديدية الخفيفة في لندن والمختبر الفيزيائي الوطني، والسجون، وعقود الدفاع، والسلطات التعليمية، وإدارة النفايات.»[20]. مؤسسة متغلغلة وبقوة في دواليب الدولة ومفاصلها، تفوق قدرتها المالية قوة الدولة، شركات تابعة لعائلات تسيطر على الاقتصاد العالمي. ويوما عن يوم يتزايد تمركز المال في يد فئة قليلة ويزداد ليبلغ واحد في المائة سيملكون ثروات أكثر من 99 في المائة الأخرى. إذ الخصخصة تعني مزيدا من الإثراء لهؤلاء والتفقير للفقراء والأقل حظا في هذا النظام الاقتصادي والذين يفقدون كل يوم خدمة اجتماعية من دولة لصالح الشركات التربحية. الأمر الذي يشرح لم ارتفعت أصوات تدعوا للتقليل من حجم الاحتكار والدفع بأكبر مقدار من المنافسة بين الشركات، ومنع تمركز الأموال في يد أي شركة.

عانى ويعاني المهاجرين المحتجزين في أماكن الإيواء من سوء المعاملة كما قلنا بسبب العنصرية والشيطنة التي يتعرضون لها، ثم من قلة خبرة الطواقم المسئولة عن تسيير هذا الفضاء وقلتها، بالإضافة لقلة عدتها اللوجستيكية وسوء التسيير الإداري، وغياب التشريع الحكومي الواضح في التعامل معهم. أضف له جشع الشركات المفوض لها قطاع حيوي كهذا. يكتب المؤلف: «إن رأسمالية الكوارث تزدهر في بريطانيا لأن القوى المعارضة لها ضعيفة للغاية»[21]. عاجلا أو أجلا لن يستمر الوضع مع زيادة الخوصصة وإفقار الناس بسياسة التقشف، وقلة الموارد الطبيعية واضطرابات المناخ، وندرة مصادر الطاقة، وتفشي الأوبئة...كل ذلك سيغير لا محالة النظام الرأسمالي، وسيؤزم وضعية رأسمالية الكوارث

---

[20] - نفسه، ص 289.
[21] - نفسه، ص 321.

ويظهر للعموم جشعها وفساد نظيمتها الأخلاقية. وحينها ستكون الكارثة التي ستنهي حياتها وتغير شكل النظام الاحتكاري الخوصصي الذي أوجدته واغتنت ومنه فهي تدافع عنه. نتذكر هنا المقاربة الماركسية التي بشرت بقرب نهاية النظام الرأسمالي الذي سيقتل نفسه بنفسه بخلقه لأزمات وكوارث دورية.

أستراليا: نهاية الهجرة وبداية المعاناة

تنتقل رحلة الكاتب لتحط عند أخر محطة، وهي أستراليا بلده وفي جزيرة تسمى كريسماس، وهي مكان لاحتجاز طالبي اللجوء. تديره مجددا شركة "سيركو" المتعددة الجنسيات بسرية تامة، الأمر الذي جعله مكان للمهمشين. منزو بعيد عن أعين الرقابة والتفتيش غير مسموح ولوجه لأي أحد لا سيما الصحافة مثل ما حصل مع الكاتب. فسهل أن تلج وزارة الداخلية وصعب أن تلج هذا المكان، رغم مطالبة مجموعة من المنظمات الحقوقية والمنظمات الدولية فتحه أمام العموم[22].

فخوفا عليه من فضيحة نقل معاناة المحتجزين من سوء التغذية والتعذيب والاكتظاظ وانتشار الأمراض وسطهم منع من ولوجه أو التهويب ناحيته...لم يكن الأمر بحاجة إلى كثير ذكاء، فالمعاناة واضحة من شكل البيانات ومرافق الجزيرة...ومن منع ولوجها يثبت هذا الأمر. وضع غير مناسب للمحتجزين، ومناسب بوجه من الوجوه للشركة المتغذية على هذه الحدة الرديئة التي تقدمها والمحصورة فقط في احتجازهم وكأنه سجن من السجون. ويستفيد أيضا العاملين بها وسكان الجزيرة، إذ يحرك عجلة الاستهلاك. وفي كثير من الأحيان؛ تقل السلع ويكثر الطلب فيرتفع سعرها ودائما يستفيد المتاجرين وسكان الجزيرة. ورغم ذلك هنالك تخوف من هؤلاء بسبب تراجع نسب السياحة في هذه الجزيرة السيئة السمعة لوجود المحتجز الذي يطرح أكثر من سؤال عن قيمة وأهمية وجوده. اللهم إن كانت لفئة غالبة متحكمة بمصالح في وجوده وبقائه تريد أن تظل أستراليا تحت يدها، إذ لم تتوانى في القديم عندما نكلت بالسكان الأصليين ولن تتوانى اليوم في القضاء على أي منافس محتمل للأقلية البريطانية المتسيدة والتي لم تكتف ببناء هذه السجون الكبيرة بل زادت في دفع رشاوي في شكل مساعدات وإعانات لدول قريبة فقيرة ككمبوديا وبابوا غينيا الجديدة لأخذ اللاجئين الذين لفظتهم أستراليا. حملت هذه الدول وزر هؤلاء وتحملت مسئوليته وقللت العبء عن أستراليا بطريقة ذكية حسنت من صورتها في العالم وتخلصت من المساءلة القانونية. رغم أنها تجد إجابات كثيرة عن مثل أنهم لاجئين غير شرعيين يحملون فكر متطرف وإرهابي، يتسللون خلسة لأراضيها لتدمير منشأتها والاستيلاء على وظائف الأستراليين. وبازديادهم يمكن أن يتحولوا إلى أكثرية تطالب بحقها في مواطنة كاملة مثل باقي الأستراليين الذين تقل فيه نسب الولادات. وهكذا نظر إليهم كمجرمين وشياطين يستحقون كل ما يقع لهم في الاحتجاز، ودعا

---

[22] - نفسه، ص 326.

البعض لزيادة العقاب المشدد عليهم كحل وقائي عما حدث للولايات المتحدة في 11 سبتمبر[23].

والحال أن أغلبهم هرب من الحرب والدمار والقتل في أفغانستان وباكستان أو من الفقر والجوع والهشاشة ككمبوديا أو أقليات منبوذة ومهمشة في بلدانها كالهازارا في أفغانستان...فإما يهجروهم إلى بلدهم أو يمسكوهم في أماكن احتجاز اللاجئين لمدة 3 أشهر كأقصى مدة ثم يرحلون إلى بلدانهم التي هربوا منها. ومن ولد له ولد فيها لا يعترف به ولا تعطى له وضعية المواطن الاسترالي. ويعزى نقص الاهتمام بهؤلاء كثرت تدفقهم وضعف مؤهلاتهم، إذ أغلب المهاجرين غير الشرعيين لم يجدوا عملا في بلدهم لضعف تكوينهم. فكيف لاستراليا أو لغيرها من الدول الاستفادة من هؤلاء وبلدهم في حد ذاتها لفضهم. فخير منها إن شيدت لهم مأوى مرحلي، وفوتته للشركات الخاصة المتعددة الجنسيات في نظام مزايدة استقر على الشركة صاحبة أفضل عرض، وهي شركة "سيركو" أو "جي إس إل" والتي تبني بنايات محدودة لاستقبال عدد متكثر من اللاجئين وبمرافق متوسطة وبعمال غير مدربين اللهم إلا على الحراسة والمراقبة. وفي الغالب وبسبب الاكتظاظ لا يستوفي المحتجزين المدة ويحالون إلى بلدانهم في شروط صعبة، تكرس معاناتهم وتجعلهم بين ناري: العيش المعاناة في بلدهم أو المعاناة في أماكن اللجوء. والأخطر أن الدولة تعتبر تعاملها مع هؤلاء هبة أو عطايا وليس واجب تجاه هؤلاء، وإن التفت لمعاناتهم تحت ضغط المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان أرست مفتشيها الذين يتعرضون للخداع فيرفعون تقاريرهم للدولة بأهمية وقيمة هذه الأماكن ويطالبون بالرفع من ميزانيات دعم هذه الشركات في تواطؤ مريب من المفتشين مع هذه الشركات. فكيف بعد هذا يتم معاقبتها على مخالفاتها؟. يقول لوينشتاين: «وجدت دراسة أجريت في كندا أن لاجئين يعيشون في المجتمع كلفوا الحكومة نحو 10 إلى 12 دولارا كنديا في اليوم الواحد، في حين بلغت تكلفة إبقاء فرد واحد في مركز احتجاز مخصص في أستراليا 179 دولارا على الأقل يوميا.»[24] كل هذا الإنفاق يصب في أرصدة شركات رأسمالية الكوارث يقويها ويشجعها على الزيادة في حجم تنمرها وتسيدها على الدولة وعلى باقي دول العالم حتى ما عاد بالإمكان إيقاف هذه القوى الظلية الأخطبوطية، المتموقعة في أماكن حساسة وسيادية في منظمات دولية تشرع للعالم وتسهر على تنفيذ مخططاتها، وليس ببعيد عنا ما قلناه حول مؤسسة صندوق النقد الدولي...

خاتمة

صعب جدا أن تقدم لكتاب عبارة عن رحلة استكشافية من صحفي متمرس تحول إلى كتاب يحكي خبرة اكتسبها من سفره لمواقع كوارث بشرية وطبيعية وفي مختلف القارات

---

[23] - يمكن مراجعة حجم الاتفاق على اللاجئين والأرباح الطائلة التي حققتها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في هذا القطاع. نفسه، ص 338-339.

[24] - نفسه، ص 363.

والبلدان. فلاحظ أن هنالك نوعا من الترابط والتزامن بين حدوث الكارثة وتواجد الشركات المتعددة الجنسيات بل ذهبت به مشاهداته الدقيقة لرسم منحنى تقابلي؛ كلما ارتفع حجم الكارثة وتوسع مداها، وعنت فئات عريضة من المجتمع، نقصد هنا فقرائه ولاشك، وطالت مدتها كلما تزايدت أرباحها وتصعد رأسمالها وارتفعت قيمة أسهمها في البورصات العالمية. وتغولت في السوق حتى حازت جل المشاريع واحتكرتها هي وشركات قليلة تابعة لعائلات تعددت مداخليها وتكثرت ثورتها، تشبه الأنهار التي تتفرع لتصب في الأخير في بحر واحد. ومع سيطرتها على السوق وتمركز الرساميل بين يديها، اتجهت للتحكم في الفعل السياسي بطرق ملتوية عبر تقديم المساعدات والإعانات لمجموعة من المنظمات والجمعيات الدولية ولمجموعة من المؤسسات الاقتصادية العالمية على أن تنفذ هذه المؤسسات في المقابل رؤيتها وتدافع عن توجهاتها القائمة على مبادئ تحرير السوق أمامها، ورفع الدولة يدها عن تدبير الشأن العام ومنحه للخواص، والقضاء على الجمارك، وتعويم العملات، ودخول في ميثاق التجارة العالمية، وفتح حدودها أمام المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية مع تقديم كل الضمانات والتسهيلات لهم بما فيها خفض قيمة الضرائب...وهي مؤشرات تؤكد لماذا تعاني البشرية في كل مرة كارثة من الكوارث تكون أقوى وأشد من سابقتها؟. ونكاد ندعي أن توحيدها للعالم وجعله على صعيد واحد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، إنما تريد منه نقل الكوارث من بيئة إلى بيئة وبأسرع وقت وبأقل مجهود، ودليلنا فيروس كورونا.

مركز أفكار للدراسات والأبحاث

Afkaar Center for Studies and Research

https:// Afkaar.Center

afkaarcenter@gmail.com

twitter.com/AfkaarCenter

facebook.com/AfkaarCenter

ALL RESERVED©2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020